اقتصاد

المغرب نحو رفع أسعار غاز الطبخ

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يرتقب أن تمضي الحكومة المغربية في خفض الدعم الذي تخص به غاز الطبخ في العام المقبل، بهدف توفير هوامش مالية تتيح لها مواصلة توفير الدعم المباشر للأسر المعوزة، غير أن ذلك يثير مخاوف حول القدرة الشرائية للأسر في ظل الغلاء.

وتتجه الحكومة، التي ينتظر أن تعرض مشروع قانون مالية العام المقبل على البرلمان في أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، نحو رصد 1,65 مليار دولار للدعم عبر صندوق المقاصة، مقابل تخصيص 1,7 مليار دولار في العام الحاري.

وكانت الحكومة كشفت في مناسبات سابقة عن التوجه نحو تقليص الدعم عن غاز الطبخ، الذي يستوعب الجزء الأكبر في نفقات الدعم الذي توفره الدولة، ما سيعني زيادة في سعر تلك السلعة للمستهلك. وترنو عبر خطة شاملة تحظى بدعم صندوق النقد الدولي إلى تقليص الدعم الذي توفره لغاز البوتان والسكر والدقيق عبر صندوق المقاصة، حيث دأبت على تأكيد أن هذا الدعم تستفيد منه الأسر الفقيرة والغنية على حد سواء، ما يقتضي اللجوء إلى الدعم المباشر من أجل استهداف الأسر المستحقة. وتدافع الحكومة عن المقاربة القائمة على الدعم المباشر للأسر الفقيرة، سواء تعلق الأمر بتلك السلع التي يدعمها صندوق المقاصة أو السكن الذي أعلن دعمه، والذي ترنو الأسر منخفضة الدخل أو المعتبرة ضمن الطبقة المتوسطة إلى شرائه. وشرعت الحكومة اعتباراً من نهاية العام الماضي في صرف دعم مباشر بقيمة 50 دولاراً للأسر المعوزة، وذلك بعد أشهر من تحديث السلطات العمومية السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد في الجهات والأقاليم، والذي يساعد على تحديد الأسر المستحقة للدعم المباشر. وبادرت الحكومة اعتباراً من 20 مايو/ أيار الماضي إلى الشروع في تحرير أسعار غاز الطبخ.

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الجبائي، محمد الرهج، أن تقليص نفقات الدعم تدريجياً، يراد منه توفير إيرادات تساهم تمويل الدعم المباشر للأسر وبرامج الحماية الاجتماعية، ما قد يدفع إلى التخوف من اللجوء إلى التحرير الشامل لأسعار السلع التي تحظى بالدعم. ويشير الرهج في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن الدعم يساهم ليس فقط في دعم القدرة الشرائية للأسر المعوزة، بل حتى في دعم الطبقة المتوسطة التي تتحمل تكاليف كبيرة في سياق الغلاء الذي شمل خدمات مثل التعليم والصحة. وتعتبر الحكومة أنه تم بين 2022 و2024 رصد 9,7 مليارات دولار عبر صندوق المقاصة بهدف ضمان استقرار أسعار الطبخ والسكر والقمح اللين، من أجل تخفيف الضغوط التضخمية. وتفيد بيانات التقرير الشهري للخزانة العامة للمملكة، بأن نفقات الدعم سجلت انخفاضاً ملحوظاً في الثمانية أشهر الأولى من العام الجاري، حيث وصلت إلى 810 ملايين دولار، مقابل 1,91 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

(Getty)

التوترات تصعد بسعر الدولار

تمسك الدولار بأعلى مستوى وصل إليه في 7 أسابيع مقابل العملات الرئيسية أمس الثلاثاء، مع انشغال المستثمرين بالتفكير في مسار أسعار الفائدة الأميركية بعد أن بدد تقرير قوي عن الوظائف في الولايات المتحدة صدر الأسبوع الماضي، الرهانات على خفض كبير لأسعار الفائدة، بينما أثر تصاعد التوتر في المنطقة على معنويات المخاطرة. وغيّر المتداولون تغييراً جذرياً توقعاتهم بشأن مسار تيسير السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) هذا العام. وقد أدى ذلك إلى بقاء الدولار في وضع قوي، وارتفاعه إلى أعلى مستوى في عدة أسابيع مقابل اليورو والجنيه الإسترليني والين. وبلغ مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل عملات رئيسية أخرى، 102,41 نقطة في أحدث التداولات، وهو ما يقل قليلاً عن أعلى مستوى بلغه في سبعة أسابيع عند 102,69 نقطة الذي لامسه يوم الجمعة.

لقطات

تداولات العقارات في قطر ترتفع

ارتفعت قيمة التداولات العقارية في دولة قطر خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 5,02% عن مستواها في الربع السابق له من العام نفسه. سجلت التداولات العقارية في قطر بالربع الثالث من العام الحالي 3,35 مليارات ريال، مقابل 3,19 مليارات ريال في الربع السابق له من العام نفسه (الدولار = 3,65 ريالات). وعلى الجانب الآخر، انخفض عدد الصفقات العقارية المنفذة في الثلاثة اشهر المنتهية بـ30 سبتمبر/ أيلول السابق بنحو 1,24% إلى 798 صفقة عقارية، مقارنة بـ808 صفقات عقارية في الربع الثاني من 2024. وبلغ حجم معاملات الرهن العقاري المنفذة بالربع الثالث 351 معاملة بمختلف مناطق الدولة في الربع الثالث.

نموّ الناتج المحلي الإجمالي في البحرين

ذكرت وزارة المالية البحرينية، نقلاً عن بيانات أولية من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، أن اقتصاد البحرين نما 1,3 بالمئة في الربع الثاني على أساس سنوي. وأضافت في بيان: «سجل الربع الثاني من عام 2024 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة بنسبة 1,3 بالمئة على أساس سنوي مدعوماً بنموّ الانشطة غير النفطية بنسبة 2,8 بالمئة، فيما تراجعت الانشطة النفطية بنسبة 6,7 بالمئة». يُعزى ذلك في الغالب إلى انخفاض الإنتاج في حقل ابو سعفة. ونما الناتج المحلي الإجمالي للبحرين 3,3 بالمئة في الربع الاول. وتتوقع الحكومة نموّ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ثلاثة بالمئة في عام 2024 مدفوعاً بشكل أساسي بأنشطة القطاعات غير النفطية.

تنفيذ صفقة خاصة في بورصة الكويت

اتمت بورصة الكويت تنفيذ صفقة متفق عليها بـ1,5 مليون سهم على شركة إنوفست، وفق بيان أمس. ولفتت البورصة إلى أن سعر السهم في الصفقة يبلغ 0,1300 دينار، وتبلغ القيمة الإجمالية للصفقة 195 ألف دينار، دون ذكر أطرافها. يبلغ رأس مال «إنوفست» المصدر والمدفوع 120,33 مليون دولار، موزعاً على 303,11 ملايين سهم قائم. وتُعد مجموعة شركة جي اي إتش للتمويل المحدودة (شركة بيت الاستثمار الخليجي وشركة بيت الإعمار الخليجي) أكبر مساهم في الشركة، حسب بيانات بورصة الكويت بواقع 17,90% كما في تعاملات اليوم، ويتبعها عبد الوهاب اسعد عبد العزيز السند ومجموعة بـ8,52%.

دفع جزء من رواتب موظفي السلطة... ولجنة لإعمار غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

قالت وزارة المالية الفلسطينية إنها ستدفع اليوم الأربعاء 70% من رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في القطاعين المدني والعسكري عن شهر أغسطس/ آب، وذلك وسط استمرار أزمتها المالية. وذكرت الوزارة في بيان أن «رواتب الموظفين عن شهر آب التي ستُصرف يوم الأربعاء لا تقل عن 70% وبحد أدنى 3500 شيكل (نحو 926 دولاراً)». وتعتمد السلطة الفلسطينية أساساً على أموال المقاصة في تغطية دفع رواتب موظفيها وتغطية نفقاتها التشغيلية، وأموال المقاصة هي الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون على السلع المستوردة من إسرائيل أو من خلال المعابر الحدودية الإسرائيلية، بالنظر إلى أنها تسيطر على جميع المعابر التي تربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، وتجبيها تل أبيب نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل عمولة 3%، ويفترض أن تحولها إلى السلطة بمتوسط شهري 220 مليون دولار.

ويتعرض الفلسطينيون لحرب إبادة متواصلة تنفذها إسرائيل في غزة، بدعم أميركي منذ 7 أكتوبر 2023، والتي أسفرت حتى اليوم عن أكثر من 139 ألف شهيد وجريح فلسطيني، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين. ومن جانب ثان، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد مصطفى، أمس الثلاثاء، عن تشكيل الفريق الوطني لإعادة اعمار قطاع غزة، بقيادة وزارة التخطيط، وبمشاركة الوزارات والهيئات ذات العلاقة، للقيام باستكمال الجهود التي بدأتها الحكومة منذ فترة، وبالتعاون مع القطاع الخاص، والشركاء الدوليين. وأوضح رئيس الوزراء، في مستهل جلسة الحكومة، أمس، بمدينة رام الله، أن الفريق الوطني سيقوم بالتحضير لإعادة الخدمات الرئيسية للمواطنين في غزة، ووضع خطط تفصيلية لإعادة بناء البنية التحتية، بما فيها المساكن المناسبة، والإعداد لإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في القطاع. وأشار إلى أن «الحكومة قامت بكل ما تستطيع خلال العام الماضي، من أجل رفع المعاناة عن أبناء شعبنا، ودعم صمودهم، في كل أماكن تواجدهم، وفي مقدمتهم أهلنا في قطاع غزة، موضحا أنها استمرت في تقديم الخدمات الأساسية، بمقدار ما سمحت به الظروف الأمنية، بما في ذلك الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، والخدمات البلدية، وإدخال ما أمكن من كميات الوقود اللازم لتشغيل آبار المياه ومضخات ضخ المياه العادمة».

خيارات إسرائيل الصعبة في ضرب إيران

مصطفى عبد السلام

قد تكون إسرائيل في حيرة عندما يجلس قادتها لدراسة السيناريوهات المطروحة لتوجيه ضربة كبيرة لإيران. السؤال الأبرز على الطاولة: أي مواقع ستضعها دولة الاحتلال على خريطة الاستهداف حتى تكون الضربة موجعة لإيران وحرسها الثوري وسمعتها واقتصادها وأسواقها وشعبها؟ هل تستهدف الضربة البرنامج النووي الإيراني الذي طالما كان عنوان الاستهداف الغربي، أم تقتصر على ضربة واسعة النطاق لأهداف عسكرية، أم تمتد لمواقع استراتيجية منها القطاع النفطي والبنية التحتية؟ وفي حال تركيز الضربة على النفط، هل تقتصر على منشآت ومواقع إنتاج النفط والغاز، أم تستهدف المصافي البترولية والتي تزود الأسواق باحتياجاتها من مشتقات الوقود، وتلبي جزءا من احتياجات الأسواق الخارجية ومنها تركيا والعراق وسورية؟ أم تستهدف الموانئ النفطية الواقعة سواء على الخليج العربي، أم البنية التحتية النفطية الإيرانية بهدف الحاق أكبر ضرر بالدولة. لنأتِ على السيناريو الأول وهو ضرب إسرائيل حقول ومنشآت ومواقع إنتاج النفط والغاز الإيرانية، هنا قد يأتي رد فعل إيران على عدة مسارات، الأول ضرب منشآت ومواقع إنتاج النفط والغاز الإسرائيلية، وهنا تتوقف صادرات الغاز الإسرائيلية للأسواق ومنها أوروبا ومصر والأردن، وتفقد تل أبيب مليارات الدولارات. أما المسار الثاني فإن إيران قد تتهور وتضرب مواقع إنتاج النفط في بعض دول المنطقة التي تساند الاحتلال في حرب الإبادة في غزة. صحيح أن دول الخليج سعت إلى طمأنة طهران وأكدت حيادها في الصراع، لكن ضربة موجعة لقطاع النفط الإيراني قد تدفع الحرس الثوري إلى توجيه ضربة لمنشآت النفط الخليجية. ولنأتِ على السيناريو الثالث وهو استهداف إسرائيل موانئ النفط الإيرانية ومنشآت التصدير، خاصة الواقعة على الخليج، وهنا قد ترد طهران بضرب موانئ ومحطات تصدير الطاقة في إسرائيل ودول خليجية، وهذا ما يشعل أسعار النفط ويدفعها نحو مستويات قياسية كما جرى عقب اندلاع حرب أوكرانيا، وهذا السيناريو يغضب إدارة بايدن في هذا التوقيت بالذات خاصة وأنه يرفع أسعار البنزين والسولار قبيل اجراء الانتخابات الرئاسية المقررة بعد أقل من شهر من الآن.

وقد يدفع السيناريو، إن وقع، بإيران إلى إغلاق مضيق هرمز أو مهاجمة البنية التحتية وقطاع النفط في الخليج، كما حدث في عام 2019. أما السيناريو الثالث فهو استهداف إسرائيل البرنامج النووي الإيراني، وهنا نكون أمام رد فعل عنيف من قبل طهران من ملامحه استهداف مفاعل ديمونة، أما حده الأدنى فهو غلق مضيق هرمز وضرب منشآت نفطية في إسرائيل وربما في الدول الداعمة لها في المنطقة.

مال وسياسة

غذاء اللبنانيين في خطر... وشبح الحصار يهدّد الأسواق

بات غذاء اللبنانيين في خطر مع توسّع الحرب واستهداف الاحتلال الإسرائيلي المناطق الزراعية في الجنوب، وقصف ابرز معبر حيوي بين لبنان وسورية في منطقة المصنع البقاعية، فيما تتصاعد المخاوف من حصار بري وبحري وجوي قد يفرضه الاحتلال على لبنان. وفي ظل تطور الأحداث، برزت المخاوف حول قدرة لبنان على تأمين احتياجاته الغذائية امام اي أزمة قد تنجم عن تعطل الإمدادات الخارجية، خصوصاً مع اعتماد لبنان بشكل كبير على الاستيراد لتوفير احتياجاته الغذائية.

بيروت ـ **إدريا الشوفي**

يتصاعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، وسط استهداف المناطق الزراعية في الجنوب، وقصف ابرز معبر حيوي بين لبنان وسورية في منطقة المصنع البقاعية، فيما تتصاعد المخاوف من حصار بري وبحري وجوي قد يفرضه الاحتلال على لبنان. وفي ظل تطور الأحداث، برزت المخاوف حول قدرة لبنان على تأمين احتياجاته الغذائية امام اي أزمة قد تنجم عن تعطل الإمدادات الخارجية، خصوصاً مع اعتماد لبنان بشكل كبير على الاستيراد لتوفير احتياجاته الغذائية.

وعبّر مدير برنامج الأغذية العالمي في لبنان، ماثيو هولينغورث، خلال مؤتمر صحافي في جنيف، عن القلق إزاء قدرة لبنان على توفير الغذاء، ونقلت وكالة «رويترز» عنه أن «آلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية في جنوب البلاد قد احترقت أو هجرها أصحابها، وسط تصاعد الأعمال القتالية».

وشرح: «من ناحية الزراعة وإنتاج الغذاء، هناك قلق غير عادي بشأن قدرة لبنان على الاستمرار في إطعام نفسه»، مضيفاً أنه لن يجري حصاد المحاصيل، وسيصيب العفن الإنتاج في الحقول. وفي المؤتمر الصحافي ذاته، حذر المسؤول بمنظمة الصحة العالمية في بيروت، إيمان كلارك، من وجود خطر أكبر يتمثل في تفشي الأمراض بين السكان النازحين في لبنان. وفي هذا السياق، تحدث الخبير الاقتصادي محمود جباعي لـ«العربي الجديد» عن وضع المخزون الاستراتيجي الغذائي في لبنان، مشيراً إلى أن المخزون يكفي لمدة تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر. وأوضح أن وزارة الاقتصاد سمحت للمستوردين بإدخال بضائعهم دون الحاجة لإجراءات لوجستية، أو المرور عبر الوزارة، بهدف الحفاظ على هذه البضائع في المخازن، مع إطلاق منصات إلكترونية لدى الوزارة، للتحقق من وجود المخزون.

وأضاف جباعي أنه طالما أن مرفأ بيروت يعمل، فإن لبنان يملك مخزوناً كافياً ولا داعي للقلق إلا إذا جرى فرض حصار بحري على البلد، وهذا ما تحاول القوى السياسية والحكومة اللبنانية منعه، من خلال التواصل مع سفراء الدول المعنية. وأشار جباعي إلى أن «إسرائيل فرضت حصاراً جوياً تاماً وحصاراً برياً جزئياً، من خلال قطع طريق المصنع، في محاولة لإدخال لبنان في مرحلة حصار شامل. وإذا جرى فرض الحصار البحري، فمن المتوقع أن تكون هناك أزمة غذائية واحتكار، وفي هذه الحالة لن تتمكن وزارة الاقتصاد من السيطرة على الأزمة، وستخرج الأمور عن إطار المراقبة والإدارة».

وقال جباعي إنه في حال حصلت الحكومة اللبنانية على ضمانات بعدم فرض حصار بحري، فلن يكون هناك داعٍ للخوف. ودعا القوى السياسية إلى التواصل المستمر مع الدول العربية والدول الأخرى لمنع الحصار، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الجسر الجوي الذي يوفر المساعدات اليومية، عبر مطار بيروت الدولي. وشدد على أنه لا توجد أزمة غذاء حتى اليوم، فيما الموقف اللبناني يسعى إلى تطبيق القرار 1701، وتجنب أي حصار غذائي على البلد. أكد الخبير الاقتصادي أن وزارة الاقتصاد تسعى لتأمين احتياجات الشعب، مشدداً على وجود مشكلتين رئيسيتين تتعلقان بالنزوح اللبناني والسوري، حيث بلغ عدد النازحين اللبنانيين من المناطق المعرضة للقصف حوالي 1,250 مليون شخص نتيجة الأزمة الحالية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من النازحين السوريين، وهو ما يتطلب حلاً عاجلاً لتجنب الوقوع في أزمة واسعة. وأشار جباعي إلى أن الأوضاع الأمنية في سورية اليوم أفضل من لبنان، وأن حوالي 400 ألف نازح سوري قد عادوا إلى بلادهم منذ توسّع العدوان الإسرائيلي على لبنان في 23 سبتمبر/ أيلول الماضي.

طوابير لشراء الخبز خوفاً من تداعيات الحرب (حسين بيضون/العربي الجديد)

بدوره، أكد الخبير الاقتصادي، باتريك ماردیني، لـ«العربي الجديد»، أن القطاع الزراعي في لبنان يشكل حوالي 4% من الناتج المحلي، وبالتالي تأثيره ضعيف جداً. وهناك عدد كبير من أهالي الجنوب اللبناني يعتمدون في معيشتهم على القطاع الزراعي، فهم الأكثر تضرراً. بالتالي، أغلب النازحين فقدوا مصدر رزقهم من خلال الزراعة والخدمات وغيرها، حسب ماردیني. وهذا يختلف عن موضوع الأمن الغذائي في لبنان الذي يعتمد بشكل مباشر على استيراد 80% من حاجاته الغذائية، وطالما أن الاستيراد مستمر فلا يوجد أي تخوف، على الرغم من الصعوبات التي يمر بها البلد، وفق الخبير اللبناني.

وأضاف ماردیني أن لبنان بلد يعتمد بشكل كبير على الحوالات الخارجية من المغتربين، التي تدخل حوالي 7 مليارات دولار إلى البلد. وطالما أن عملية الشحن من لبنان وإليه ما زالت مستمرة، فلا يمكن التحدث عن أي مشكلة في الأمن الغذائي. وأكد ماردیني أن الأسعار ستتأثر حسب نقص السلع، وفي حال حصل أي حصار بري أو بحري على لبنان، عندها ستنخفض السلع ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، فيما الطلب على السلع مرتبط بقدرة الناس على الشراء. وشدد على أنه في ظل هذه الأوضاع، يجب على وزارة الاقتصاد ألا تتدخل في تحديد الأسعار، خاصة أن سبب انقطاع السلع في لبنان ليس حصاراً أو مشكلة أمن غذائي، بل بسبب تدخل الدولة في تحديد الأسعار. وهذا ما حصل عامي 2020-2021 عندما تدخلت الدولة في تحديد أسعار المنتجات الغذائية، فانقطعت من الأسواق.

80%

اكد الخبير الاقتصادي باتريك ماردیني لـ«العربي الجديد»، ان لبنان يعتمد بشكل مباشر على استيراد 80% من حاجاته الغذائية، وطالما ان الاستيراد مستمر لا يوجد اي تخوف على الرغم من الصعوبات التي يمر بها البلد.

معيشة

لا ضرائب جديدة على الجزائريين

الجزائر ـ **سعيد بشار**

لن تفرض الحكومة الجزائرية أعباء ضريبية جديدة على المواطنين خلال السنة المقبلة، فمشروع قانون المالية 2025، باعتباره خريطة سنوية للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، أعفى المواطن من تحمل مزيد من الالتزامات الجبائية قد تثقل كاهله وتدفع الشرائح الأضعف من المجتمع نحو تدني أكبر للقدرة الشرائية. هذه الخطوة، تُفنّها المسؤول الأول على البلاد، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، في إطار حماية القدرة الشرائية للمواطنين، والوفاء بأحد أهم التعهدات التي التزم بها نفسه في عهدته الثانية، ولا سيما أنّ شريحة واسعة من المجتمع لا تتحمل فرض مزيد من الضرائب والأعباء.

وفي هذا السياق، اعتبر الخبير الاقتصادي، أحمد حيدوسي، أن هذه الخطوة تؤكد دليلاً على مساعي السلطات نحو الحفاظ على الطابع الاجتماعي للبلاد، عبر توفير جزء مهم من الحماية لفئة من الأسر ذوي الدخل الضعيف وحتى المتوسط. وفي تصريح لـ«العربي الجديد»، لم يخف الخبير الاقتصادي أنّ هذا القرار يفرض على الدولة مواجهة تحديات كبرى لتعويض هذا النوع من المداخيل للخزينة العمومية للبلاد، خاصة لتنفيذ البرامج المعلنة والمشاريع الهيكلية المقررة في السنوات القليلة المقبلة، مضيفاً أنّ ذلك يستدعي توفر موارد مالية، أشار من بينها إلى رفع القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة ومجمع سوناطراك من خلال الاستراتيجية المعلنة، وبلوغ 200 مليون طن، إلى جانب التعويل على الصادرات خارج المحروقات. وذكر حيدوسي أنّ رهان الدولة معقود أيضاً على توسيع الوعاء الضريبي وتنويعه وجعله أقرب ما يكون إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، واستدل بما أعلنته السلطات العمومية مؤخراً بشأن تسجيل 9000 مشروع استثماري، قال إنّ من شأنه جلب مداخيل إضافية للخزينة بشكل ضرائب ورسوم، بصرف النظر عن الإسهام في تطوير تحريك عجلة النسيج الاقتصادي وامتصاص البطالة.

ووفق الخبير الجزائري فإنّ ضبط واردات البلاد وترشيدها، من بين أهم أساليب تحقيق التوازن المالي، معتبراً إيّاها سياسة حمائية لخزينة البلاد والمستثمر المحلي على السواء، قائلاً: «لا تعد الجزائر استثناء في اتباعها، فحتى الاتحاد الأوروبي يفرض هذا النوع من الإجراءات على عدة منتجات قادمة من الصين أو حتى من الجزائر (شكولاتة المرجان) لحماية مصالحه الاقتصادية».

وفي قراءة أخرى، يقول الخبير الاقتصادي، سعد سلامي، إنّ «هذه الخطوة تنسجم مع مساعي الدولة في حماية الجبهة الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، حيث إن تكريسه يحتاج إلى أدوات قانونية أبرزها قانون المالية، والتي انطلقت منذ العهدة السابقة للرئيس تبون، عبر توفير السلع الأساسية، محاربة الندرة، استحداث منح للعاطلين عن العمل ورفع أجور ومنح بعض الفئات الهشة في المجتمع (المتقاعدين والطلبة..)».

وأشار سلامي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ هذا المسعى يكمل ما شرعت فيه الحكومة في السابق، من خلال إعفاء أصحاب الدخل الأدنى من 30 ألف دينار (نحو 225 دولاراً) من تحمل الضريبة على الدخل الإجمالي، واستفادة بعض المتعاملين من إلغاء الرسم على النشاط المهني، ما اعتبره تأكيداً من الرجل الأول في البلاد وتوجيهاً للفريق المعد لقانون المالية لاتباع هذه الوتيرة. وبحسب الخبير الاقتصادي فإنّ الحل في تعويض هذه الموارد يكمن في تفعيل ما عبّر عنه بـ«التوسع الأفقي» للوعاء الضريبي من خلال مضاعفة النسيج الجبائي في مجال الصناعة والفلاحة والتجارة وغيرها، والعمل على زيادة الإنتاج بدلاً من قيمة الضريبة في حد ذاتها التي قد تمس جيوب المواطنين.

سوق في الجزائر (بلال بنسالم/Getty)

أخبار العرب

احتياطي قطر يقفز إلى 69,5 مليار دولار

ارتفعت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي، إلى مستوى قياسي بنسبة 4,33% إلى 253,2 مليار ريال (69,5 مليار دولار)، في نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي مقابل 242,74 مليار ريال، في الشهر الماثل من عام 2023. ونمت الاحتياطات 0,39% عن مستواها في أغسطس/ آب الفائت.

وأظهرت البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، أمس الثلاثاء، نمو الاحتياطيات الرسمية 5,63% إلى 194,29 مليار ريال، عن مستواه في سبتمبر 2023 البالغ 183,94 مليار ريال، وارتفاعها شهرياً بنسبة 0,45% .

وتتكون الاحتياطيات الرسمية من مكونات رئيسية، هي: السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة، وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي. ويضاف إلى الاحتياطيات الرسمية موجودات سائلة أخرى «عبارة عن ودائع بالعملة الأجنبية» لتشكل الاثنتان معاً ما يعرف بالاحتياطيات الدولية الكلية.

تراجع صادرات صناعة عمّان خلال 9 أشهر

بلغت صادرات غرفة صناعة عمّان، خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي 5,155 مليارات دينار، مقارنة بـ 5,198 مليارات دينار للفترة نفسها من العام الماضي 2023. وبحسب معطيات إحصائية حصلت عليها وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، سجلت سبعة قطاعات زيادة في صادراتها بنسبة راوحت بين 3,8 % للصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية و23,5 % للصناعات الخشبية والأثاث. في المقابل، انخفضت صادرات القطاعات الصناعية الثلاثة الباقية بنسبة راوحت بين 5,6 % لصناعات التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية، والإنشائية 22,4 % والصناعات التعدينية 28,1 %. واستحوذت أربع دول عربية وأجنبية، على أكثر من نصف صادرات الغرفة خلال الأشهر التسعة الماضية من العام الحالي وهي: الهند والولايات المتحدة والسعودية والعراق، مسجلة ما قيمته 3,290 مليارات دينار.

تقارير عربية

مال وناس

قيس سعيّد يصطدم في ولايته الجديدة بأزمات التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

طوى التونسيون ليلة السادس من أكتوبر/ تشرين الأول الحالي صفحة الانتخابات الرئاسية، بإعلان فوز المرشح والرئيس الحالي قيس سعيد، بنسبة 89,2%، متقدما بنسبة كبيرة على منافسيه العياشي الزمال وزهير المغزاوي. ويبدأ سعيد ولايته الجديدة التي تدوم 5 سنوات، في ظل أزمة اقتصادية تتجذّر في البلاد منذ سنوات، ما أدى إلى نزول النمو الاقتصادي إلى نسبة لا تزيد عن 0,2%، وارتفاع البطالة إلى 16,2%، فضلا عن تواصل تداعيات الضغوط التضخمية، وغلاء الأسعار على معيشة التونسيين الذين يصبب الفقر نحو 3 ملايين منهم. وينتظر التونسيون من سعيد أن يجد حلولا لأزماتهم المعيشية، وأن يعجّل بإصلاح المرافق الخدماتية الأساسية، على غرار التعليم، والنقل، والصحة، وكبح الغلاء، فضلا عن إرساء العدالة الضريبية، وتفكيك النظام الريعي الذي تتقاسم بمقتضاه فئة صغيرة الثروات، بينما يعم الفقر الجميع.

صلح مع رجال الأعمال

ومنذ شهر يوليو/ تموز 2021 تاريخ سيطرة الرئيس التونسي على الحكم، بمقتضى حل البرلمان، وإعلان تدابير استثنائية في إدارة البلاد، أعلن سعيد حربا على الفساد، جرى بمقتضاها إحالة ملفات عدد من رجال الأعمال إلى القضاء وسجنهم، قبل أن يفتح معهم مسارا للتفاوض من أجل استعادة الأموال بمقتضى قانون للصلح الجزائي. في الأثناء، لم يعلن رسميا عن أي نتائج في الصلح الجزائي، كما لم تتمكن السلطات من تحصيل عائدات من مسار التفاوض مع رجال الأعمال، كذلك عانى التونسيون من نقص المواد الأساسية، وطوابير البحث عن الدقيق والسكر والزيت. وفي عام 2023، نما الاقتصاد التونسي بنسبة 0,4% فقط، مقارنة بـ 2,4% في 2022. وتوقعت وكالة «ستاندرد اند بورز» ارتفاعاً طفيفاً لاقتصاد تونس إلى حوالي 1% خلال الفترة الممتدة ما بين 2024 و2025، مع استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في التأثير بالاستهلاك الخاص. ويعتقد الباحث في الشأن الاقتصادي، عبد الجليل البدوي، أن من أبرز التحديات المطروحة على الرئيس التونسي في ولايته الجديدة هو تطبيق الاختيارات الاستراتيجية التي يتبناها في أرض الواقع، وأقلمتها مع السياسات العمومية المنبثقة من قبل حكومته، من أجل خلق الثروة والاستجابة لمطالب المواطنين وقال البدوي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الخيارات الاستراتيجية التي يتبناها سعيد، والمتمثلة في سيادة القرار الاقتصادي، وعدم الإذعان لضغوط صندوق النقد الدولي، ومكافحة الفساد، مهمة جداً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بعيداً الطريق نحو الرخاء الاجتماعي. غير أن هذه الخيارات، بحسب البدوي، ليس لها أي أثر في السياسات العمومية التي تطبقها الحكومة، مشيرا إلى أن السياسات العمومية هي سياسات تقشفية بالأساس، تسببت في تقليص كتلة الرواتب، وتراجع مخصصات المرافق الحكومية، وأدت إلى تجميد التوظيف الحكومي ما زاد من نسب البطالة. وأشار الباحث في الشأن الاقتصادي، عبد الجليل البدوي، إلى أن السلطة التونسية ترفض إملاءات صندوق النقد الدولي، وتنفذ توجيهاته بنسق بطيء، وهو ما يعاكس تماما الخطاب الرسمي الذي يتبناه الرئيس التونسي.

ويطالب صندوق النقد الدولي سلطات تونس بخفض كتلة الأجور إلى أقل من 12% من إجمالي الناتج المحلي الذي من المتوقع أن يبلغ 175 مليار دينار هذا العام، للحد من تأثيرها على مصاريف ميزانية الدولة، بعد أن صعد الإنفاق على الأجور إلى حدود 16% من إجمالي الناتج المحلي. وشدد البدوي على أهمية تغيير السياسات العمومية، والتوجه نحو سياسات توسعية تساعد على خلق الثروة، وتحقق الرفاهية الاجتماعية المنشودة من التونسيين. لكن وثيقة رسمية كشفت أن السلطات تتجه نحو مواصلة السياسة التقشفية في نفقات التسيير، وتجميد التوظيف في القطاع الحكومي، إلى جانب توسعة قاعدة الضرائب في العام المقبل، بهدف تعزيز الموارد المالية لخزانة الدولة.

صندوق النقد يطالب بخفض كتلة الأجور إلى أقل من 12%

وذكرت الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية بشأن الخطوط العريضة لمشروع الموازنة المقبلة على موقعها الإلكتروني أن «مشروع قانون المالية لسنة 2025 يهدف إلى «التحكم التدريجي في التوازنات المالية، والتقليص قدر الإمكان من اللجوء إلى التدابين الخارجي، والمزيد من التعويل على الذات ركيزة أساسية لضمان استدامة المالية العمومية». وقالت الوزارة إن النية تتجه نحو مواصلة العمل على التحكم في كتلة الأجور، والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت إلى اعتزام الحكومة ترشيد الانتدابات (التوظيف)، وتوجيهها حسب الأولويات القطاعية، وعدم تعويض الشغورات (النواقص)، والسعي إلى تغطية الاحتياجات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق الحراك الوظيفي. وتمثل كتلة رواتب القطاع الحكومي، وفق بيانات رسمية 49,1% من مداخيل ميزانية الدولة، بعد أن تطور حجمها من 6,7 مليارات دينار (2,2 مليار دولار) عام 2010 إلى 23,7 مليار دينار (حوالي 7,8 مليارات دولار) عام 2024 ما يشكل 13,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتنهج تونس منذ نحو 6 سنوات سياسة تجميد التوظيف في القطاع الحكومي، بهدف النزول بكتلة الأجور إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

المواطنون يعانون من غلاء السلع الأساسية (شادي بن ابراهيم/Getty)

اليمن

الحوثيون يستولون على شركة كمران

تعز ـ **فخر العزب**

تستمر جماعة أنصار الله (الحوثيين) في سياستها الهادفة إلى الاستيلاء على المال العام والخاص، عبر الاستحواذ على الشركات والمؤسسات، وتعيين شخصيات محسوبة على رأسها لتسخيرها لصالح الجماعة. مؤخراً، وضعت جماعة الحوثيين يدها على واحدة من أكبر الشركات التجارية والصناعية وأقدمها في اليمن، والتي تعد قطاعاً مختلطاً (حكومي وخاص) وهي شركة كمران للصناعة والاستثمار، والخاصة بصناعة التبغ، والتي تملك مصانع داخل اليمن وخارجه لإنتاج عدد من الأصناف مثل «كمران» و«مارب» و«كريتر» و«شيبا» وغيرها.

وفي سبيل سعيها للاستيلاء على الشركة، عزلت جماعة الحوثيين مدير عام الشركة عبد الحافظ السمه، بطريقة غير قانونية، وعينت موالياً لها، مديراً عاماً للشركة وهو محمد الدولة، كما عينت الكثير من الهاشميين في المواقع القيادية للشركة. و«شركة كمران للصناعة والاستثمار» هي أولى الشركات الوطنية في مجال تصنيع السجائر، تأسست عام 1963، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن، وتمتلك فروعاً في صنعاء، وعدن، والحديدة، وعمران، وذمار، وحضرموت، وتعز، وإب. وتنتج الشركة مجموعة من أصناف السجائر لتلبي حاجات المستهلك المحلي، فضلاً عن التصدير لبعض دول الجوار. ومؤخراً، عقدت جماعة الحوثيين اجتماعات غير قانونية لما سُمي بـ«الجمعية العمومية» لشركة كمران للصناعة والاستثمار، إذ نظمت اجتماعاً في 30 سبتمبر/ أيلول الماضي، يفتقد إلى النصاب القانوني، وجرى عقده أحادياً، من دون دعوة من مجلس الإدارة، بهدف تصعيد عدد من قيادات الجماعة إلى مجلس إدارة الشركة. وقد عقد اجتماع الجمعية العمومية غير الشرعي بدون دعوة من مجلس إدارة الشركة، وغاب عنه ممثلو الحكومة وشركة التبوغ العالمية (بي إيه تي) والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، وهي جهات مساهمة.

مصدر في شركة كمران، طلب عدم الكشف عن هويته، قال لـ«العربي الجديد» إن جماعة الحوثيين قامت باتخاذ عدد من الإجراءات غير القانونية بهدف ممارسة غسل الأموال، وتهريب أصناف مقلدة من السجائر مثل (شملان، مانشستر، مودرن)، وتزوير العلامات التجارية الوطنية». وأضاف المصدر أن «جماعة الحوثيين تسعى للاستيلاء على أصول وأموال وأرصدة الشركة الرائدة، والتي تعد من أكبر الشركات المموّلة للخزينة العامة للدولة، وبالتالي السيطرة الكاملة على القطاع التجاري، وتدمير الاقتصاد الوطني لصالح شركات ومؤسسات تم استحداثها مرتبطة بقيادات حوثية». واتهم بيان لشركة كمران للصناعة والاستثمار صادر عن فرعها الرئيسي في عدن جماعة الحوثي باختطاف قرارها، والسيطرة على أصولها وأرصدتها، بهدف جرها إلى الانفصال وإقحامها في مهاترات سياسية.

ووصف بيان مجلس إدارة شركة كمران الاجتماع الذي عقد في صنعاء بغير القانوني. وشدد البيان على رفض الاجتماع «كونه فاقد النصاب القانوني وغاب عنه ممثلو أغلبية رأس المال.» وأضاف البيان: لقد نما إلى علم مجلس الإدارة ما ال إليه الاجتماع المنعقد في صنعاء عندما تحول إلى كرنفال من حيث إجراءات التصعيد والتزكية لأعضاء في مجلس الإدارة من خارج قائمة المساهمين بشكل غير قانوني وارتجالي. ووفق البيان، فإن الهدف من هذه الإجراءات السيطرة على قرار وأصول وأموال الشركة والمساهمين، وبالمخالفة للقانون والنظام الأساسي للشركة الذي يؤكد أن الانتخاب يتم للأعضاء الممثلين للمساهمين في مجلس الإدارة بالاقتراع وليس بالضغط والتدليس أو التزكية.

في السياق حذّرت الحكومة المعترف بها دولياً من محاولات مليشيا الحوثي، المدعومة من إيران، للسيطرة على أصول شركة كمران للصناعة والاستثمار وأرصدتها عبر اجتماع غير قانوني لما يسمى «الجمعية العمومية». وقال وزير الإعلام والثقافة والسياحة في الحكومة الشرعية، معمر الإرياني، إن الحوثيين يسعون إلى تحويل إيرادات «كمران» التي تعد من أبرز الشركات الوطنية وأحد أهم مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، إلى دعم أنشطة تجارية غير مشروعة، بما في ذلك غسل الأموال. وأضاف الوزير أن هذه التحركات تهدد الشركة بالتعرض للعقوبات الاقتصادية الدولية، حيث إن المليشيا مصنفة جماعةً إرهابيةً من قبل المجتمع الدولي. وأشار الوزير إلى أنّ «الاجتماع الذي عُقد في 30 سبتمبر 2024 يفتقر إلى الشرعية القانونية، إذ انعقد بدون النصاب القانوني اللازم، وبغياب أغلبية المساهمين، كما تم بشكل أحادي دون دعوة مجلس الإدارة». وأضاف الوزير أنّ الحوثيين استغلوا الاجتماع لتصعيد عدد من قياداتهم إلى مجلس الإدارة، من خارج قائمة المساهمين، بهدف اختطاف القرار الإداري للشركة.

انكماش الاقتصاد الفلسطيني

قال وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور، إن من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني مع نهاية العام الجاري بنسبة 10%. وأضاف خلال لقائه مجموعة من الصحافيين الاقتصاديين تحت عنوان: «الاقتصاد الفلسطيني بعد مرور عام على العدوان الإسرائيلي»، أول من أمس، بمقر الوزارة في مدينة رام الله، إن معدلات البطالة ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري، إذ وصلت إلى 51%، أي بمعدل فقدان نحو نصف مليون وظيفة.

وأشار العامور إلى أنّ معدلات البطالة في قطاع غزة وصلت إلى مستويات قياسية تجاوزت 80%، والفقر 100%، وإنتاج القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية فقد ما نسبته 27% مقارنة بالمعدل الطبيعي للإنتاج، كذلك أُغلق نحو 30% من المنشآت الاقتصادية.

أخبار العالم

أكبر مصنع في العالم لـ«الشرائح الإلكترونية الخارقة»

أعلنت شركة فوكسكون التايوانية العملاقة للتكنولوجيا أمس الثلاثاء، أنها تبني أكبر مصنع في العالم لإنتاج «الشرائح الإلكترونية الخارقة» من طراز «جي بي 200» المشغّلة لخوادم الذكاء الاصطناعي لحساب شركة «إنفيديا» الأميركية الرائدة. وتعد «فوكسكون» المعروفة رسمياً باسم Hon Hai Precision Industry أكبر مصنّع متعاقد للإلكترونيات في العالم وتجمّع أجهزة لكبرى شركات التكنولوجيا بما فيها «آبل». وفيما تطمح إلى التوسع لتجاوز تجميع الإلكترونيات، باتت الشركة تخترق مجالات من المركبات الكهربائية إلى أشياء الموصلات والخوادم.

وقال المسؤول التنفيذي الكبير بنجامن تينغ في حدث «يوم هون هاي للتكنولوجيا» الذي تنظّمه الشركة سنوياً: «نعمل على بناء أكبر منشأة لإنتاج (شرائح) جي بي 200 في العالم».

انخفاض الأرباح التشغيلية لشركة «إل جي إلكترونيكس»

قدرت شركة إل جي إلكترونيكس، أمس، أن أرباحها التشغيلية للربع الثالث انخفضت بنسبة 20,9% مقارنة بالعام السابق مخالفة توقعات السوق، بسبب زيادة تكاليف الخدمات اللوجستية والتسويق. وقالت الشركة في تقرير تنظيمي إن أرباحها التشغيلية بلغت 751,1 مليار وون (556,9 مليون دولار) للفترة من يوليو/ تموز إلى سبتمبر/ أيلول، بانخفاض عن 905,1 مليارات وون عن العام الماضي. كما ذكرت الشركة أن المبيعات زادت بنسبة 10,7% لتصل إلى 22,17 تريليون وون، في حين لم تقدم بيانات صافي الدخل. وتمثل المبيعات الفصلية المسجلة أكبر قيمة لأي ربع ثالث من العام في تاريخها.

طاقة

تبدو مصافي النفط الإيرانية الأقرب إلى الاستهداف من قبل إسرائيل، رداً على الهجوم الصاروخي الإيراني الأخير، إذ يضمن ذلك توجيه ضربة موجعة لطهران، وفي الوقت نفسه طمأنة الإدارة الأميركية لعدم إرباك أسواق النفط العالمية

استهداف النفط الإيراني

قصف مصافي التكرير السيناريو الأقرب لإسرائيل وأميركا

الدوحة ـ **أمير حيدر**

توقعت تقارير اقتصادية أن تستهدف إسرائيل مصافي النفط الإيرانية، واستبعاد حقول الإنتاج ومنشآت التصدير في هذه الفترة، لإرضاء إدارة الرئيس جو بايدن التي تخشى من ارتفاع أسعار النفط بشكل أكبر، ما يخلق صداعاً لحملة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس، حتى لو كانت الصادرات الإيرانية غير مؤثرة كثيراً في إجمالي المعروض العالمي بعد إضعافها لسنوات بفعل العقوبات الواسعة، عقب انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في 2018. وتترقب أسواق النفط بشدة ما ستؤول إليه التطورات، وسط تصعيد التهديدات المتبادلة بين طهران وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن شنت إيران هجوماً صاروخياً على إسرائيل، الثلاثاء الماضي، رداً على اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 سبتمبر/أيلول الماضي، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في 31 يوليو/تموز، بعد المشاركة في مراسم تنصيب الرئيس مسعود بزشكيان، حيث أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن منشآت النفط الإيرانية من حقول إنتاج ومنشآت تصدير ومصافي تكرير بين الأهداف المحتملة. لكن محللين اعتبروا أن الاستهداف الإسرائيلي قد يطاول مصافي التكرير فقط دون غيرها من منشآت النفط على الأرجح، حيث سيظل الألم محلياً، بل إن مثل هذه الضربات قد تعزز إمدادات الخام العالمية، لأنها قد تحرر المزيد من النفط الإيراني المدنية الإيرانية، أو منشآت النفط والغاز، أو مواقع التخصيب النووي، حينها ستشعر إيران بأنها مضطرة إلى الرد بقوة، الأمر الذي قد يشعل صراعاً واسعاً يلقي بظلاله على أسواق النفط بمخاطر أكبر من تأثير حصة إيران في إجمالي الإمدادات العالمية.

وإذا أرادت إسرائيل توجيه ضربة قاسية لصادرات الطاقة الإيرانية، فيمكنها مهاجمة محطات النفط في «جزيرة خرج»، التي يجري شحن تسعة أعشار براميل النفط الخام الإيراني منها، أو حتى حقول الإنتاج نفسها. وهذا من شأنه أن يأتي بتكلفة دبلوماسية، إذ ستشعر إدارة بايدن بالانزعاج من خطر ارتفاع أسعار البنزين قبل أقل من شهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية. كما أن الصين، وجهة كل صادرات النفط الإيرانية تقريباً ستكون غاضبة من الأمر، بينما الصين مهمة بالنسبة لإسرائيل كونها تدير ميناء حيفا، وهو الأكبر في إسرائيل، وهي مستثمر كبير في قطاع التكنولوجيا بدولة الاحتلال.

وتُعدّ جزيرة خرج أحد أهم منافذ تصدير النفط في إيران، وتوجد في الجزيرة، التي تقع في الركن الشمالي الشرقي من الخليج العربي، وتبعد عن السواحل الإيرانية حوالي 25 كيلومتراً، خزانات النفط وموانئ شحنّ النفط، وتحتوي على مرفأ ومطار وقاعدة عسكرية، إضافة إلى منشآت نفطية أخرى. وتُظهر بيانات شركة «كبلر» المتخصصة في تحليل أسواق النفط، أن متوسط صادرات إيران النفطية بلغ حوالي 1,6 مليون برميل يومياً هذا العام، ولكن شهر سبتمبر/أيلول الماضي شهد رقماً قياسياً رغم العقوبات الأميركية، حيث وصلت الصادرات إلى حوالي 1,88 مليون برميل يومياً، في حين تقدر مؤسسة «سيتي غروب» المصرفية إنتاج إيران النفطي بنحو 3,4 ملايين برميل يومياً، وأكثر من 700 ألف برميل يومياً من المكثفات. لذا قد تستهدف إسرائيل الأصول التي تحول النفط الخام الإيراني إلى منتجات بترولية (مصافي التكرير) دون غيرها من حقول الإنتاج ومنشآت التصدير، وفق تقرير المجلة البريطانية. وفي هذا السياق فإن مصفاة «عبادان» التي يبلغ عمرها قرناً من الزمن، والتي تزود السوق المحلية بنحو 25% من إمداداتها من البنزين، تعد أحد الخيارات المحتملة للقصف. وفي هذه الحالة، ربما يجري احتواء التداعيات العالمية. وتقدر شركة «كبلر» أن إيران يمكن أن تعوض بعض نقص الوقود عن طريق تهريب المزيد من البراميل من إقليم كردستان شمال العراق. وتعتبر المصافي الإيرانية من المنشآت الاستراتيجية الحساسة، ويجري فيها تكرير النفط وتحويل النفط الخام إلى الغاز السائل والنفط الأبيض والبنزين والمازوت ومشتقات نفطية أخرى. وتعتبر مصافي البترول مجمعات صناعية عملاقة، تحتوي على العديد من وحدات المعالجة المختلفة والمرافق الإضافية المساعدة، مثل وحدات الخدمات، ووحدات التخزين. وتنتج إيران يومياً من هذه المصافي ما يقارب 115 مليون لتر من وقود البنزين، وهو ما حقق للبلاد اكتفاء ذاتياً من هذه السلعة الاستراتيجية. ولدى الدولة عشر مصاف عملاقة، تتوزع في جغرافيتها الواسعة، في جنوب غرب إيران ووسطها وجنوبها وشمالها، منها مصافي طهران العملاقة، ومصفاة بندر عباس ومصفاة نجمة الخليج. وبحسب وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا»، تعد مصفاة «عبادان» أول مصفاة في غرب آسيا أسست في عام 1912. وحتى بداية الحرب الإيرانية العراقية عام 1980 كانت تعتبر أكبر مصفاة في العالم بتكرير 628 ألف برميل نفط يومياً، وهي مملوكة بالكامل للدولة ويعمل بها حالياً 7 آلاف شخص.

وفي مارس/آذار الماضي، افتتح الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، الجزء الأول من المرحلة الثانية من مصفاة عبادان، ما يسمح بإضافة 210 آلاف برميل لإنتاج المصفاة يومياً، ليرتفع إجمالي إنتاجها إلى 360 ألف برميل يومياً. ونقلت وكالات إيرانية حينها عن مسؤولين إيرانيين قولهم إنه بعد افتتاح المرحلة الثانية ستنتج المصفاة 30% من البنزين في إيران، بعد أن كانت في السابق توفر 25% منه. ويجري إنتاج ما بين 80% و85% من الوقود المكرر في المصافي العشر، فيما تعمل إيران على إنشاء عدد من المصافي الجديدة لتغطية الفارق بين الإنتاج والاستهلاك وتصدير الفائض.

ويشير سيناريو استهداف مصافي التكرير إلى رغبة واشنطن في عدم تأجيج أسواق النفط، على الرغم من المعروض الوفير والطلب المتباطئ حالياً، فبعد سلسلة من تخفيضات الإنتاج من جانب مجموعة «أوبك+»، تمتلك منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها، أكثر من 5 ملايين برميل يومياً من الطاقة الاحتياطية الزائدة، وهو ما يزيد على ما يكفي لتعويض خسارة الخام الإيراني. وتمتلك السعودية والإمارات وحدهما أكثر من 4 ملايين برميل يومياً من هذه الاحتياطيات الزائدة.

وربما لن تنتظر دول «أوبك+» طويلاً لزيادة الإنتاج. فقد كان أعضاء المجموعة الغاضبين لرؤية حصتهم في السوق تتراجع في الأشهر الأخيرة، ينتظرون مثل هذه الفرصة بالذات للفكاك من تخفيضات الإنتاج. وفي الأسبوع الماضي، أشارت المجموعة إلى التخطيط لزيادة الإنتاج بمقدار 180 ألف برميل يومياً شهرياً لمدة عام، بدءاً من ديسمبر/كانون الأول المقبل.

يأتي هذا في الوقت الذي يتأكل فيه الانضباط بخفض الإنتاج بين دول «أوبك+» فقد تجاوز العراق وكازاخستان حدود العرض لأشهر، وهو ما قد يدفع أعضاء آخرين، وخاصة السعودية، إلى استعادة إنتاجها بسرعة أكبر. كما أن الإنتاج يتزايد في أميركا وكندا وغويانا والبرازيل وأماكن أخرى. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينمو إنتاج الدول غير الأعضاء في «أوبك» بنحو 1,5 مليون برميل يومياً في العام المقبل، وهو ما يزيد على ما يكفي لتغطية أي ارتفاع في الطلب العالمي. في المقابل يتباطأ الطلب بسبب النمو الاقتصادي الفاتر في الولايات المتحدة والصين وأوروبا، والسباق نحو التخلي عن السيارات التي تعمل بالبنزين لصالح السيارات الكهربائية، وخاصة في الصين. وقبل التصعيد الأخير في التوترات في الشرق الأوسط، توقع التجار فائضاً في السوق لعام 2025، مما يدفع الأسعار إلى ما دون 70 دولاراً للبرميل. لكن قد تصبح الأمور أكثر فوضوية إذا هاجمت إيران دولاً في الخليج ترى أنها تدعم إسرائيل، ما قد يدفع الأسعار للصعود صوب 100 دولار للبرميل.

مصفاة اصفهان للنفط 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 (الأناضول)

لدى إيران 10 مصاف لتكرير النفط تنتج نحو 115 مليون لتر يومياً

رهانات على صعود الخام

سجلت عقود النفط المستقبلية أكبر مكاسبها في أكثر من عام، خلال الأسبوع الماضي. ومع قلق المتعاملين من خطر ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، قفز انحراف خيارات الشراء على عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي للشهر الثاني الى اعلى مستوى منذ مارس/آذار 2022. وفي تحول مذهل، سارعت صناديق التحوط ومستثمرو تداول السلع الى تغيير المراكز الاستثمارية في عقود النفط الى الناحية العكسية، والتي كانت قد تحولت في منتصف سبتمبر/ايلول الى مراكز تشاؤمية.

الرؤية

المستثمرون الأجانب في مصر... إضافة أم اقتطاع؟

شريف عثمان

عندما تقترب دولة من الإفلاس، تصبح أكثر عرضة للاستغلال من قِبَل دول أو جهات دولية تمتلك القدرة المالية والسياسية للاستحواذ على أصولها الهامة بأسعار منخفضة. هذا السيناريو قديم، وأصبح شائعاً في فترات الأزمات المالية، حيث تعجز الدول المتعثرة عن الوفاء بالتزاماتها المالية أو توفير السيولة الكافية لدعم اقتصادها، مما يضطرها إلى بيع أصولها لتجنب انهيار اقتصادها بالكامل، مقابل أسعار منخفضة يدفعها المستثمرون الأجانب.

وفي كثير من الحالات، يقدم هؤلاء المستثمرون الأجانب وأعوانهم، أو مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي، قروضًا إلى الدول المتعثرة. وبينما تهدف هذه القروض في الظاهر إلى مساعدة الدولة المأزومة على تجاوز أزماتها، لكنها تأتي غالبًا بشروط مجحفة، مثل بيع الأصول الوطنية أو الخصخصة الواسعة للقطاعات الحكومية. وعادة ما يكون لتدفق تلك الأموال على البلد المقترض تبعات سلبية، لا تظهر إلا مع مرور الوقت.

في هذا النوع من العمليات، تُباع الشركات الحكومية أو الأصول العامة، مثل حقول النفط أو الموانئ أو شبكات الطاقة، بأسعار منخفضة للغاية بسبب الظروف الاقتصادية السيئة وعدم القدرة على التفاوض. وعلى سبيل المثال، استخدمت الصين مبادرة "الحزام والطريق" لتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية في دول تعاني أزمات مالية، مثل سريلانكا. وعندما فشلت الأخيرة في سداد الديون، استحوذت الصين على ميناء هامبانتوتا الحيوي لمدة 99 عامًا، مما يعد مثالًا واضحًا لاستغلال الإفلاس للاستحواذ على أصول استراتيجية.

وعلى مر التاريخ، كان لنا عبرة أيضًا في دول أخرى، إذ تعرضت اليونان لأزمة ديون ضخمة، في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، ما دفعها إلى بيع العديد من الأصول العامة، بما في ذلك مطاراتها وشبكات الكهرباء، والمياه بأسعار زهيدة للمستثمرين الأجانب. وشهدت الأرجنتين عدة أزمات مالية في العقود الأخيرة، واضطرت في كثير من الحالات إلى بيع أصولها العامة بأسعار منخفضة، عرضها المستثمرون الأجانب من صناديق ومؤسسات، لتخفيف أعباء ديونها الخارجية.

وفي مصر، ومع اقتراب الحكومة من الإفلاس بعد خروج الأموال الساخنة خلال الربع الأول من عام 2022، تقدم المستثمرون الأجانب من الإمارات ودول أخرى لانتهاز الفرصة والاستحواذ على حصص في بعض أفضل الشركات المصرية، وأكثرها تحقيقًا للأرباح. وأستحوذت الشركة القابضة الإماراتية (صندوق أبوظبي السيادي) على حصص في 5 شركات مدرجة بالبورصة المصرية، بإجمالي قيمة مالية بلغت 1,8 مليار دولار.

وكانت الشركات هي: البنك التجاري الدولي، وشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وشركتي مصر لإنتاج الأسمدة-موبكو، وشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، وهما من الشركات الصناعية الرئيسية في مصر. ورفعت الإمارات بهذه الصفقة إجمالي عدد الشركات التي استحوذت على حصص منها (وقتها) إلى 7، بعدما سبق أن استحوذت على حصص في شركتي سوديك للتطوير العقاري وأمون للأدوية.

وبعد نحو 26 شهرًا فقط، أي بنهاية النصف الأول من العام، حققت شركة أبوظبي القابضة أرباحًا صافية تقدر قيمتها بنحو 890 مليون دولار من حصصها في الشركات الخمس التي اشترتها، وهو ما يقرب من نصف ما استثمرته مقابل شراء تلك الحصص، فيما اعتبره محللون دليلًا على تدني الأسعار التي دفعها المستثمرون الأجانب رغم ارتفاع قدرة الشركات على تحقيق الأرباح.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأرباح مقومة بالدولار، وهو ما يوضح أن الأرباح المشار إليها تغلبت أيضاً على تراجع قيمة الجنيه المصري خلال الفترة، والتي شهدت فقدان ما يقرب من ثلثي هذه القيمة. أيضاً يجب ملاحظة أن الأرقام تشير إلى الأرباح التشغيلية فقط، من دون النظر إلى الأرباح الإضافية الناتجة عن ارتفاع أسهم هذه الشركات، أو ما يعرف باسم «الأرباح الرأسمالية».

اللافت للانتباه هو حجم الأرباح المحققة مقارنة بأصل الاستثمار، وخلال هذه الفترة القصيرة، بما يعكس معدل عائد سنوي على الاستثمار يراوح بين 22% - 23%، وهي النسبة التي لا يمكن القول إنها مبالغ فيها في ارتفاعها، في بيئة عمل تشبه تلك الموجودة حالياً في مصر.

وتتقزم تلك الأرباح عند الاطلاع على موقع البنك المركزي المصري على الإنترنت، والذي يظهر لنا أن عائد بعض أنواع أذون الخزانة تجاوز 29 %، على الرغم من أن تلك الأذون تعتبر بلا مخاطرة Risk Free، كونها تمثل إقراضًا للحكومة المصرية بالعملة المحلية. هذا العائد يعني أن المستثمر يمكنه استرداد كامل قيمة استثماره خلال فترة تقل عن ثلاث سنوات ونصف السنة!

وفي تقرير حديث، قال البنك المركزي المصري إن المستثمرين الأجانب في مصر حولوا إلى الخارج أرباحًا في العام المالي 2023-2024 بقيمة 19,5مليار دولار. وقال البنك إن ما يقرب من 7,9 مليارات دولار مما تم تحويله مثل عوائد أذون الخزانة التي اشتراها المستثمرون الأجانب في مصر، ضمن ما يطلق عليه «الأموال الساخنة».

ولم يكن العام المالي الأخير استثناءً، حيث تم تحويل تقريباً القدر نفسه من الدولارات إلى الخارج، تحت عنوان أرباح وعوائد استحقها المستثمرون الأجانب خلال العام المالي السابق، ومبلغ أقل قليلاً (16,75 مليار دولار) في العام المالي السبقه، والذي اعتبر عام الأزمة، حين اقتربت مصر من التخلف عن سداد مستحقات ديونها، وأوقفت استيراد العشرات من السلع، ومنها ما كان استراتيجياً. وإجمالاً، حولت مصر نحو 93 مليار دولار من الأرباح إلى الخارج، وفقًا لبيانات شبكة سي أن بي سي الاقتصادية.

هذه الأرقام تبدو لي مفزعة، حيث تؤكد أن القروض والاستثمارات التي تأتي للبلاد تحت عنوان المساعدة في تجاوز الأزمة على المدى القصير، تساهم على مدى أطول قليلاً في استفحال الأزمة نفسها، من خلال ما تفرضه من تحويلات إلى الخارج، الأمر الذي يضع موازين المدفوعات لديها تحت ضغوط، ويمهد لاقتراب أزمات جديدة، ربما لا تفلح معها جهود الإنقاذ التي نجحت في فترات سابقة.

البنك الدولي يحذّر من تداعيات تباطؤ الصين

حذّر البنك الدولي من تداعيات تباطؤ الاقتصاد الصيني على دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وقلل من تأثير إجراءات التحفيز الأخيرة التي أقدمت عليها بكين

بكين ـ **العربي الجديد**

توقع البنك الدولي أن ينخفض نمو الاقتصاد الصيني أكثر في عام 2025 حتى مع الدفعة المؤقتة من إجراءات التحفيز الأخيرة، مما يضع ضغوطاً إضافية على اقتصادات المنطقة. ويُنتظر أن ينخفض نمو الصين إلى 4,3% العام المقبل من 4,8% المقدرة في عام 2024، وفقاً لما ذكره البنك في تقريره الاقتصادي نصف السنوي.

ونتيجة لذلك، سيتباطأ النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ، الذي يشمل دولاً مثل إندونيسيا وأستراليا وكوريا الجنوبية، إلى 4,4% في عام 2025 من حوالي 4,8% هذا العام. وقال البنك الدولي، أمس الثلاثاء: «لثلاثة عقود، كان نمو الصين يفيض حتى تستفيد منه جيرانها، لكن حجم هذه القوة الدافعة يتضاءل الآن.. قد يرفع الدعم المالي المعلن عنه مؤخراً مستوى النمو على المدى القصير، ولكن النمو على المدى الطويل سيعتمد على إصلاحات هيكلية أعمق».

وكان المسؤولون الصينيون قد حددوا هدفاً للنمو الاقتصادي بحوالي 5% هذا العام، وهو هدف بدا بعيد المنال بجلول أغسطس/آب الماضي بسبب تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي وسوق العقارات التي مازالت غير مستقرة. وفي أواخر سبتمبر/أيلول، أطلقت بكين سلسلة من التحفيزات ركزت بشكل أساسي على السياسة النقدية، مع إجراءات مثل خفض أسعار الفائدة. ووقال البنك الدولي إنه بالإضافة إلى تباطؤ النمو في الصين، قد تؤثر تحولات التجارة وتدفقات الاستثمار، إلى جانب تزايد حالة الشك والغموض في السياسة العالمية، على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين خلقت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين فرصاً لدول مثل فيتنام حتى تلعب دوراً في ربط الشركاء التجاريين الرئيسيين، «تشير الدلائل الجديدة إلى أن هذه الاقتصادات قد تلعب دوراً محدوداً مع فرض قواعد منشأ جديدة وأكثر صرامة على الواردات وقيود التصدير»، بحسب ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن البنك الدولي. وفي مقابل تحذيرات البنك الدولي من تفاقم التباطؤ في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أكدت السلطات الصينية، أمس، أن لديها «ملء الثقة» بتحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2024، لكنها لم تكشف عن إجراءات إنعاش جديدة لاقتصاد. وقال جينغ شانجي رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاحات خلال مؤتمر صحافي في بكين «لدينا ثقة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه السنة». وأضاف «لدينا ملء الثقة في مواصلة تنمية مستقرة وسليمة ومستدامة».

المسؤولون الصينيون حددوا هدفاً للنمو بحوالي 5% هذا العام

وكان هذا المؤتمر الصحافي مرتقباً جداً إذ كان المستثمرون يأملون بإجراءات جديدة تنعش الاقتصاد بعد عشرة أيام على دفعة أولى أدت إلى تحسن كبير في البورصة. إلا أن السلطات خيبت الآمال، وفق تقرير لوكالة فرانس برس، إذ إن كبار مسؤولي اللجنة لم يعلنوا أي إجراء جديد رغم الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الصيني ولا سيما أزمة القطاع العقاري واستهلاك الأسر المتلاشي.

وفتحت بورصتا شنغهاي وشنجن الثلاثاء على ارتفاع زاد عن 10%، إلا ان هذه الأرباح تبخرت جزئياً بسبب غياب إعلان رئيسي خلال المؤتمر الصحافي. وعند الظهر بالتوقيت المحلي كانت بورصة شنغهاي ارتفعت 4,8% وشنجن 7,7% فيما تراجعت بورصة هونغ كونغ أكثر من 5%.

وبعد إعلانات متفرقة في الأشهر الأخيرة لم يكن لها تأثير ظاهري، كشفت السلطات الصينية نهاية الشهر الماضي عن إجراءات غير مسبوقة بحجمها منذ سنوات من بينها خفض معدل الفائدة وتيسير شروط القروض العقارية. وأدت حزمة الإجراءات هذه إلى ارتفاع كبير في بورصات هونغ كونغ والصين بأكثر من 20%. واستهدفت غالبية الإجراءات حتى الآن القطاع العقاري الذي شكل لفترة طويلة محرك النمو الصيني، لكنه يعاني أزمة عميقة راهنا على غرار شركتي المقاولات «كانتري غاردن» و«إيفرغراند» الغارقتين في مديونية عالية وعلى شفير الإفلاس.

وخفض البنك المركزي خصوصاً نسبة الفائدة على سنة لدى المؤسسات المالية وخفض الضمانات الضرورية للحصول على قرض عقاري وكذلك الفائدة على الرهون العقارية. وأعلنت مدن صينية كبرى أيضا رفع بعض القيود المحلية التي كان يعتبر أنها تحول دون شراء العقارات، لا سيما في بكين وشنغهاي وكانتون وشنجن.

مصنع إلكترونيات في مقاطعة أنهوي شرقي الصين، 30 يوليو 2024 (Getty)

باكستان توقع اتفاقيات مع السعودية

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

قال رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، أمس الثلاثاء، إن بلاده ستوقع اتفاقيات بقيمة مليارَي دولار مع وفد سعودي سيزور باكستان منتصف الشهر الجاري، من دون أن يكشف عن طبيعة هذه الاتفاقيات.

وأضاف شريف، وفق ما نقلت صحيفة «داون» الباكستانية، إن من المتوقع أن يصل الوفد السعودي قبل اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون الذي تستضيفه باكستان في الفترة من 15 إلى 16 أكتوبر/تشرين الأول. وبحسب الصحيفة من المقرر أن يترأس الوفد السعودي، وزير الاستثمار خالد بن عبد العزيز الفالج، خلال الزيارة التي ستجري من 9 إلى 11 من هذا الشهر. ومن المتوقع أن يضم ممثلين من كل من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص. وأشار شريف خلال اجتماع لمجلس الوزراء إلى دور المساعدات الصينية والسعودية والإماراتية في موافقة صندوق النقد الدولي أخيراً على تقديم حزمة تسهيلات مالية جديدة لباكستان بقيمة 7 مليارات دولار. ومطلع العام الماضي، كانت هناك محادثات بشأن قيام الصندوق السعودي للتنمية بإجراء دراسات حول زيادة الودائع في البنك المركزي الباكستاني إلى 5 مليارات دولار من 3 مليارات دولار. وكذلك تقييم خطة زيادة الاستثمارات في باكستان إلى 10 مليارات دولار. ونجحت باكستان في تجنب التخلف عن سداد ديونها السيادية العام الماضي، فيما لا تزال تعتمد بشدة على مساعدات صندوق النقد الدولي، إذ تواجه مطالبات بسداد ديون خارجية بقيمة 22 مليار دولار في السنة المالية التي بدأت في يوليو/تموز الماضي أي نحو ثلاثة أضعاف احتياطياتها من النقد الأجنبي. وبعد إعلان تسلّم إسلام آباد نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، شريحة أولى بقيمة 1,026 مليار دولار من القرض الجديد المتفق عليه مع صندوق النقد في يوليو/تموز الماضي والمقرر صرفه على 37 شهراً، طالب الصندوق باكستان بتوسيع القاعدة الضريبية، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة، وإزالة الحواجز التجارية. وقال الصندوق إنه وافق على القرض مقابل إصلاحات، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية المنخفضة بشكل مزمن.

خطة لزيادة الاستثمارات السعودية في باكستان إلى 10 مليارات دولار

وقبل أسبوع من صرف الصندوق هذه الشريحة، أقر رئيس الوزراء الباكستاني، الشهر الماضي، تدابير صارمة لفرض الضرائب والامتثال لها، بما في ذلك حظر جميع المعاملات المصرفية والمالية لغير مقدمي الإقرارات الضريبية. وقال شريف إن الحكومة تعمل على تنفيذ بنود متفق عليها مع صندوق النقد، لاستكمال برنامج قرض يأمل أن يكون الأخير للبلاد مع المؤسسة الدولية. وحصلت باكستان على أكثر من 20 قرضاً من صندوق النقد الدولي منذ عام 1958 وهي حالياً خامس أكبر مدين له.

ويُفترض أن يمكّن البرنامج الجديد باكستان من «تعزيز جهود الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الظروف لتحقيق نمو قوي وشامل ومستدام»، وفق ما جاء في بيان للصندوق حين الاتفاق على القرض الجديد. وفي نهاية يونيو/حزيران الماضي، صوّتت الحكومة على حزمة تدابير تتضمن إجراءات تقشف جديدة، وزيادة كبيرة في الضرائب، على أمل زيادة إيراداتها بنسبة 40% عن العام المالي المنقضي بنهاية يونيو/حزيران.

سمسار يتابع حركة الأسهم في بورصة باكستان للأوراق المالية بكراتشي، 4 إبريل 2022 (فرانس برس)